



أهمية النفط في الرؤية الأوروبية لأمن منطقة الخليج العربي (1971-1981)

الأستاذ المساعد الدكتور : فراق داود سلمان الشلال

مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الملخص:-

تحتل منطقة الخليج العربي أهمية كبرى في استراتيجيات القوى الدولية وذلك لخصائصها الاستراتيجية والاقتصادية التي جعلتها محط اطماع القوى الاستعمارية عبر التاريخ. وكان اكتشاف النفط وانتاجه دافعاً كبيراً لهذه الأطماع الاستعمارية لتبني سياستها تجاه المنطقة فقد اخذ النفط يشكل مكانة بارزة في حياة الدول المتقدمة صناعياً ، كونه يمثل مصدراً مهماً من مصادر الطاقة، ونتيجة لذلك اكتسبت منطقة الخليج العربي أهمية استثنائية واصبحت محوراً من محاور الصراع الدولي لاحتوائها على احتياطات نفطية هائلة قُدرت بثلاثي الاحتياط العالمي. والتي وجدت فيها الدول الأوروبية مبتهاها للتخلص من "ازمة الثقة المالية" التي عانت منها تلك الدول بعد اعلان الدول العربية الحظر النفطي على الدول المساندة "لإسرائيل" عام 1973 فدعت الى اجراء حوار اوروبي- خليجي لاستدراج الاستثمارات الخليجية داخل أوروبا. لذلك رأت الدول الأوروبية ان أمن منطقة الخليج العربي مرتبط باستمرار الامدادات النفطية اليها. وهذا يشير الى ان أمن نفط الخليج اهم من امن نظمه السياسية. ولكن بعد تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 تغيرت الرؤية الأوروبية لأمن المنطقة واصبح امن الخليج هو مسؤولية دوله أولاً.



المقدمة:-

كان اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي ذي اهمية كبيرة محليا واقليمياً وعالمياً بسبب مصاحبة الاكتشاف تغيرات عديدة في نظرة القوى الدولية لأمن الخليج العربي والتي كان من بينها الدول الاوربية التي أخذت تنظر الى نفط الخليج العربي كصمام امان في حالة تدهور اقتصادها ومستواها المعيشي وكذلك الامر بالنسبة لدول الخليج العربي فان النفط يشكل المورد الاساس لمعظم النفقات التي تحتاجها هذه الدول في تطور مجتمعاتها. فأبان مرحلة الوجود البريطاني ارتكزت قضية امن الخليج حول توفير غطاء عسكري خارجي وعقد معاهدات بين بريطانيا ومشيوخ الخليج العربي، وبعد الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971، ارتبط امن الخليج العربي بوجود القوى المحلية الاقليمية الكبرى لمحاولتها سد الفراغ الذي تركته بريطانيا. وبالرغم من الاهتمام الأوربي بالقيمة الاستراتيجية لنفط الخليج العربي الا انها كانت تنأى بنفسها عن التأثير في السياسات الانتاجية للدول الخليجية الا انه في عام 1973 وبعد استخدام العرب النفط كسلاح في المعركة استشعرت الدول الاوربية الخوف على امداداتها النفطية وبدأت تسعى الى اتباع سياسة الاحتراز ضد اي انقطاع ظرفي في الامدادات وذلك عن طريق توفير مخزون يسد حاجة الاستهلاك المحلي وهذا ما اطلقت عليه "امن الامدادات النفطية"، اما عن امن الاسعار فقد ارتأت الدول الاوربية اقامة علاقات صداقة وتعاون مع دول الخليج العربي لكي تتلافى قدر الامكان ارتفاع اسعار النفط المستورد منها وبخاصة بعد الحرب العراقية الايرانية في ايلول 1980. وبعد تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ايار 1981 اخذت الدول الاوربية تنظر الى الخليج العربي بمنظار اقتصادي استراتيجي. لذلك ارتبطت الرؤية الاوربية لأمن الخليج العربي بأمن النفط، باعتبار الخليج العربي جزء من المصالح الحيوية الاوربية.

أهداف البحث: يهدف البحث الى توضيح أثر المتغيرات الاقليمية على الرؤية الاوربية لأمن الخليج العربي. والتي كان من بينها الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1971. واندلاع الثورة الاسلامية في ايران شباط 1979. فضلا عن الحرب العراقية-الايرانية التي اندلعت ايلول عام 1980 والتي لم تكن محدودة بين طرفيها العراقي والايراني وانما حربا القت بظلالها على جميع دول المنطقة.

أقسام البحث: يتكون البحث من مقدمة وثلاث مباحث، تعرض المبحث الاول الى اكتشاف النفط في الخليج العربي والتنافس الاستعماري عليه. والمبحث الثاني تناول اهمية النفط في الاستراتيجية الاوربية حتى عام 1971. في حين تطرق المبحث الثالث الى اثر المتغيرات الاقليمية والدولية على الرؤية الاوربية لأمن الخليج العربي، والمبحث الرابع استعرض الموقف الاوربي من تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

فضلا عن قائمتي الهوامش والاستنتاجات التي توصل اليها البحث.

منهجية البحث: اتبعنا المنهج التاريخي في كتابة هذا البحث.

المبحث الاول: اكتشاف النفط في الخليج العربي والتنافس الاستعماري عليه حتى عام 1971.

تعزيزت أهمية منطقة الخليج العربي الاستراتيجية في مطلع القرن العشرين وتحديدأ بعد انطلاق عمليات التنقيب عن النفط التي دفعت بالدول الاستعمارية الى السعي لإيجاد موطن قدم لها وبدأت بريطانيا بأحكام قبضتها على كافة الطرق التجارية البرية والبحرية وعدت اقامة اي اية قاعدة بحرية او موانئ محصنة في الخليج العربي من قبل اية دولة اخرى تهديداً لمصالحها ويجب مقاومته بكافة الوسائل، مستندة في ذلك على الاتفاقيات



التي عقدتها مع حكام الخليج⁽¹⁾. وتأسيسا على ذلك فقد استأثرت بريطانيا باستغلال النفط ايضا من خلال عقد اتفاقيات مع حكام الخليج الذين التزموا بموجبها بعدم السماح للشركات غير البريطانية بالبحث عن النفط في بلادهم الا بعد موافقة السلطات البريطانية⁽²⁾.

وكان الوجود الأمريكي في الخليج العربي مقتصرًا منذ نهاية القرن التاسع عشر على علاقات الصداقة والتعاون مع سلطنة مسقط⁽³⁾، ولم يكن النشاط الاقتصادي الأمريكي قويا الى ان تم اكتشاف النفط فيه. عندما بدأت الشركات البريطانية في استخراجها من ايران دخلت الشركات الأمريكية حلبة المنافسة معها، وكان العراق هو المسرح الثاني للتنافس الاستعماري البريطاني-الأمريكي-الألماني⁽⁴⁾. وأحدث اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي خلال ثلاثينات القرن العشرين انقلاباً كبيراً في مجمل تاريخ المنطقة الاقتصادية، فكان اول اكتشاف له في البحرين عام 1932م، والكويت عام 1938م، ثم المملكة العربية السعودية في العام نفسه، وقطر عام 1939م⁽⁵⁾ وسارعت أمريكا عن طريق شركة بابكو(Bapco)⁽⁶⁾ التوقيع على اتفاق مع البحرين عام 1934 وكان مجحفا بحق البحرين لأنه جعل مياها وارضها مجالا مفتوحا لاستغلال الشركة لفترة زمنية طويلة مع أعفاء ما تستورده الشركة من ادوات وأجهزة من اية رسوم وفي المقابل يحصل حاكم البحرين على مبلغ زهيد لقاء كل طن من النفط الخام المستخرج⁽⁷⁾. اما فيما يخص النفط في الكويت ففي عام 1913 تمكنت السلطات البريطانية من الانفراد بامتياز التنقيب عن طريق معاهدة عرفت باسم اتفاقية الزيت وفيها تعهد الشيخ مبارك الصباح (1896-1915) بعدم التنازل عن حق التنقيب في بلاده الا لمن تحدده الحكومة البريطانية الا ان احداث الحرب العالمية الاولى(1914-1918) حالت دون التنقيب من جانب بريطانيا، واستأنفت بريطانيا عملياتها التنقيبية عن طريق الشركة الشرقية للنفقات العامة تطلب امتيازًا للبحث عن النفط في عام 1924⁽⁸⁾. وبالرغم من موافقة حاكم الكويت الا ان الشركة الانفة الذكر لم تبشر بأعمالها واضطرت الشركة الى بيع امتيازها الى شركة بترول الخليج الأمريكية في عام 1934 واصبح لها امتياز التنقيب عن النفط في جميع الاراضي الكويتية⁽⁹⁾.

حاولت الشركات النفطية الأمريكية جاهدة من اجل ان تحصل على امتياز في دول خليجية اخرى ومنها قطر الا أن النفوذ البريطاني في المنطقة وتعهدات حكام الخليج لها وقف حجر عثرة امام شركات النفط الأمريكية، ومع الاعتراف الأمريكي بقوة النفوذ البريطاني في المنطقة وفي الوقت نفسه كانت بريطانيا لا ترغب بمعاداة الولايات المتحدة الأمريكية وتمكن الطرفان من الوصول الى حل توفيقي، وهو تأسيس شركة نفط قطر المحدودة في شباط 1937 وكانت فرع لشركة نفط العراق والتي سميت فيما بعد باسم شركة نفط قطر المحدودة ونتيجة لهذا التحول بدأ النفوذ الأمريكي يصل الى نفط قطر حيث كانت نسبة الشركات الأمريكية (23,75%).⁽¹⁰⁾

وفي امارات الساحل العماني اتبعت بريطانيا السياسة نفسها مع امراء الكويت وقطر والبحرين في عدم سماحهم لسلطان مسقط تيمور بن فيصل (1913-1932) منح امتيازات التنقيب لأي شركة اخرى الا بعد موافقة السلطات البريطانية، وبذلك منح سلطان مسقط شركة دارسي في نيسان 1925 امتيازًا للتنقيب في اراضيها ونشطت هذه الشركة اثناء الازمة المالية التي عانت منها السلطنة عام 1937، وفي محاولة للتخلص منها منح السلطان سعيد بن تيمور(1932-1972) الشركات الأمريكية من خلال شركة نفط العراق امتيازًا للتنقيب في السلطنة، ولم يتم العثور على النفط بكميات تجارية سوى عام 1964 وبدأت عمليات التصدير عام 1967⁽¹¹⁾.



اما عن اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية يذكر جون فيلي في كتابه مغامرات النفط العربي تسارع عروض شركات النفط العالمية العاملة في منطقة الخليج آنذاك للتنقيب في الجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية باعتبار مماثلة هذه المنطقة لما جاورتها للبحرين واسباب اخرى طبوغرافية وجيولوجية ومن ثم فان اكتشاف النفط بكميات تجارية احتمال كبير.⁽¹²⁾

حيث منحت المملكة الى شركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا(Standard oil of California) الامريكية وشريكاتها الى توقيع الاتفاقية مع المملكة للتنقيب عن النفط في المملكة وتحديد الجزء الشرقي فيها في اذار عام 1933. وكانت الاتفاقية مبنية على بنود واضحة من حيث تحديد حق السيادة الوطنية الكاملة على الثروات الطبيعية في البلاد، وحصة الحكومة من الواردات والارباح نتيجة لتصدير النفط وبيعه، ولقد جرت العديد من التعديلات على هذه الاتفاقية في فترة الاربعينات والخمسينيات.⁽¹³⁾

وبما ان النفط يعد من الموارد المحلية فقد برزت مسألة المشكلات الحدودية بين الدول الخليجية، وكانت الشركات تحرص على معرفة حدود امتيازاتها مما ادى الاهتمام بترسيم الحدود بشكل دقيق، ولقد كانت الشركات النفطية تقوم باستشارة السلطات البريطانية في المسائل الحدودية بعد ان ظهر النفط على الحدود المشتركة لدول الخليج العربي.⁽¹⁴⁾ وظهر اكبر واهم الخلافات في عام 1933 عندما منحت المملكة العربية السعودية التي ترتبط حدودها مع قطر وعمان وابو ظبي حق امتياز نفطي لإحدى الشركات الغربية وعندما تطور الخلاف تدخلت الحكومة البريطانية للقيام بعملية ترسيم الحدود.⁽¹⁵⁾

المبحث الثاني: أهمية النفط في الاستراتيجية الاوربية حتى عام 1971 م.

تأتي أوروبا الغربية في المرتبة الثانية بعد امريكا الشمالية من ناحية استهلاك النفط في العالم وبذلك أصبحت رهينة للنفط والذي كانت تأتي كمياته الكبيرة قبل الحرب العالمية الثانية عن طريق المحيط الاطلسي، وأهم البلدان المصدرة موجودة في خليج المكسيك والبحر الكاريبي. واما بعد انتهاء تلك الحرب اخذت الدول الاوربية تستورد كميات كبيرة من نفط الخليج العربي وبسبب ازدياد الاستهلاك الاوربي عمل الساسة الاوربيين على جعل قضية الامدادات النفطية من صلب اهتماماتهم المالية والاقتصادية واستراتيجيتهم العسكرية والسياسية، أي أن النفط يشكل اساس الاستقلال الاقتصادي لدول أوروبا الغربية وتطورها لذا عملت على تأسيس شركات نفطية وطنية ضمن اطار سياسة نفطية متحركة وليس ثابتة.⁽¹⁶⁾

وخلال معارك الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة الى النفط كوقود في العمليات الحربية حيث فرض الحظر النفطي الامريكي على صادرات النفط الى اليابان الامر الذي دفع الاخيرة الى مهاجمة قاعدة بيرل هاربر في نهاية عام 1941، وفي العام نفسه كانت المانيا بحاجة ماسة الى النفط مما دفعها الى غزو روسيا وكان الهدف الرئيس للغزو احتلال مركز النفط السوفيتي في باكو.⁽¹⁷⁾

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 شكل استرداد امن أوروبا ودفاعها الذاتي امتحانا عسيراً لتثبت فيه دولها قدرتها على استعادة كامل سيطرتها الاقتصادية سيما بعد غزو اسواقها الداخلية في مجالات الالكترونية والمعلوماتية فضلا عن السلع العسكرية.⁽¹⁸⁾



ومما تجدر الإشارة حول أهمية نفط الخليج العربي بالنسبة للأوروبيين وهو ما عبر عنه أحد الاختصاصيين الفرنسيين في المجال النفطي وهو جان جاك بريبي في 3/شباط/1958 " ان نصف استهلاكنا من النفط يأتي من مناطق الضفة العربية للخليج الفارسي والاسلام الذي ولد في الحجاز على ضفاف البحر الاحمر بات أحد العوامل الرئيسة في سياستنا الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الامريكية بنت جزءا من استراتيجيتها العالمية على صداقة ملك بدوي وان مصيرنا مرتبط بهذه الاستراتيجية وان كل علاقات الغرب الاوربي والامريكي مع بلدان شبه الجزيرة العربية تؤثر عليها قوة عليا هي النفط وهي صاحبة الجلالة".⁽¹⁹⁾ كما عبر عن أهمية المنطقة أحد المستشرقين البريطانيين بقوله " انها شريان الحياة الرئيس لنا"⁽²⁰⁾

وعندما تأسست السوق الأوروبية المشتركة عام 1958 وتم من خلاله تشكيل وحدة اقتصادية وقوة عسكرية قادرة على إعادة التوازن للنظام الدولي، حيث شكلت السياسة النفطية مسرعا للمواجهة بين أنصار أوروبا الاطلسية المرتبطة بكارتل شركات النفط الامريكية واتباع أوروبا الأوروبية بقيادة فرنسا وإيطاليا وفي عدة مناسبات ظهرت رغبات تقترح التعاون مع البلدان المنتجة للنفط.⁽²¹⁾ وهذا ما بدا واضحا بعد اندلاع حرب حزيران 1967 اخضعت الدول الأوروبية سياساتها تجاه الدول العربية الى إعادة تقييم وذلك وفق ظروف النزاع العربي -الاسرائيلي ومن هذه الدول فرنسا التي رفعت شعار الاستقلال عن واشنطن وقامت بفرض حظر على بيع السلاح الى اسرائيل، وبذلك تمكنت فرنسا من ترسيخ مكانتها في الشرق الاوسط وتأمين امداداتها من النفط وفتح اسواق جديدة امام البضائع الفرنسية في المنطقة.⁽²²⁾

المبحث الثالث: اثر المتغيرات الاقليمية والدولية على الرؤية الأوروبية لأمن الخليج العربي.

اولا: الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1971

ولقد اثار القرار الذي اتخذته بريطانيا بالانسحاب من المنطقة في موعد لا يتجاوز عام 1971 قضية امن الخليج لان بريطانيا كانت تمثل القوة الداعمة لمصالح الدول الغربية في المنطقة ونتج عن ذلك ما سعي بفرار القوة، لذا شكل عام 1971 بداية مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة لظهور الكيانات السياسية المستقلة مثل الامارات العربية المتحدة، لذلك ازدادت مخاوف الدول الأوروبية من انفراد إحدى الدول الاقليمية الكبرى وهي كل من (العراق، المملكة العربية السعودية، وايران) لمليء الفراغ الامني الناشئ فيؤدي ذلك الى خلق عدم الاستقرار في المنطقة، وعلى ما يبدو ان الدول الأوروبية كانت تسعى للوصول الى حالة التوازن الاقليمي بينها وبين دول المنطقة على اساس المصالح المتبادلة والمشاركة.⁽²³⁾

ثانيا: أزمة الطاقة الاولى عام 1973.

كان من الطبيعي ان يؤدي النمو الصناعي للدول الأوروبية الى تزايد حاجة الأوروبيين للطاقة سيما بعد ان استعادت أوروبا مكانتها الصناعية على المستوى الدولي والذي تزامن مع ارتفاع اسعار النفط في عام 1973 عندما فرضت الدول العربية المصدرة للنفط بقيادة المملكة العربية السعودية حظراً نفطياً على الدول المساندة لإسرائيل ورفعت شعار النفط كسلاح في المعركة، والذي ادى الى ارتفاع الاسعار من ثلاث دولارات الى احدى عشرة دولارا للبرميل الواحد وبذلك حدثت أزمة في اسواق الطاقة العالمية، ففيما يخص السوق الأوروبية ظهر ما يسمى بأزمة



الثقة المالية في شباط من عام 1974 لذلك سعت الدول الأوروبية وبطلب فرنسي وإيطالي الى امكانية اجراء حوار اوروبي عربي.⁽²⁴⁾

وكان على الدول الأوروبية ان تتبع سياسة نفطية مستقلة والخروج من هيمنة الشركات النفطية الأمريكية الكبرى عليها، الا انها لن تتمكن من التحرر من هذه الهيمنة لعلم الولايات المتحدة الأمريكية بمساعي الدول الأوروبية في تحقيق مكاسب على حسابها في منطقة الخليج العربي، لذلك سعت الادارة الأمريكية الى فرض سيادتها على بلدان السوق الأوروبية المشتركة في كل الموضوعات النفطية من اسعار شراء وتكاليف نقل، وبرز ذلك واضحاً في اجتماع واشنطن الذي عقد في اواخر شباط 1974 وبحضور ممثلين عن كل من اليابان وكندا وممثلين عن بلدان السوق الأوروبية المشتركة ، واثناء جلسات الاجتماع دعمت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة تضامن البلدان الغربية المستهلكة للنفط من خلال وضع استراتيجية للطاقة متفق عليها، وبينما رفضت فرنسا ممثلة بوزير خارجيتها ميشال جوبير⁽²⁵⁾ (Michel Jobert) العرض الأمريكي واصر على الحوار الأوربي-الخليجي بينما، وافقت على المقترح الأمريكي بقية الدول الأوروبية.⁽²⁶⁾ وبعد هذا الاجتماع انشق وحدة الصف الاوربي بين مساند للسياسات النفطية الأمريكية وبين معارض لها وعانت الدول الأوروبية من أزمة الثقة المالية، بسبب توجه رؤوس الاموال الخليجية النفطية نحو السوق الأمريكي وكان هذا التوجه نتيجة لجهود بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية لتستفيد من ودائع البترول دولار حيث وصلت الودائع الخليجية منتصف العام نفسه الى (200 مليون دولار) وهذا ما خفف من عجز ميزان المدفوعات الأمريكي وأثبت الدولار قوته.⁽²⁷⁾

ثالثاً: أزمة الطاقة الثانية عام 1979

وبشكل مماثل فقد جاءت فكرة الحوار الأوربي- الخليجي اثر أزمة الطاقة الثانية في عام 1979 التي فجرها النظام الإيراني وما أعقبها من احداث اهمها الاحتلال السوفيتي لأفغانستان متغيرات شديدة الاهمية والتعقيد لتزايد نفوذ القوى الدولية في شؤون المنطقة. الذي ادى بدوره الى تعرض المصالح الأمريكية لخطر كبير، وتهديداً مباشراً للمصالح الأمنية للدول الأوروبية في المنطقة.⁽²⁸⁾ ولقد كانت بريطانيا ترغب بالاستفادة من أزمة افغانستان وهذا ما اكد عليه بيتر كارنغتون (Peter Carington)⁽²⁹⁾ وزير الخارجية البريطاني في ان المصلحة المشتركة بين الغرب والعالم الاسلامي في مواجهة الاحتلال السوفيتي ، ومن اجل ذلك قام بجولة في اوائل عام 1980 شملت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والكويت وعاد بانطباع قوي عن امكانية تعاون مع الدول الخليجية اذا ما بذل الغرب تحركاً جاداً لحل المشكلة الفلسطينية، وقد كانت تلك القناعة التي كانت موضع اتفاق بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية عاملاً مهماً في قيام وزراء السوق بعقد اجتماع قمة في مدينة البندقية الايطالية في 13 حزيران 1980 وإصدار اعلان البندقية والذي أكدوا فيه على مساندة الحق العربي واعترافهم بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته وتقرير مصيره وتوقف اسرائيل عن بناء المستوطنات بوصفها غير شرعية وعقبة امام تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.⁽³⁰⁾ وفي منتصف كانون الثاني 1980 اقترح وزير خارجية المانيا الغربية هانز دييتريتش جينشر (Hanz Deetaryetsh Gensher) ان تعمل دول السوق المشتركة على تعزيز الاستقرار في المنطقة عن طريق توقيع اتفاقيات للتعاون مع دول الخليج العربي بحيث لا تتضمن تلك الاتفاقيات معاملات تفضيلية في مجال التجارة لان ذلك سيكون اخلاقاً بالاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات وسوف يؤدي بالتأكيد الى إثارة غضب



الولايات المتحدة الأمريكية ولكن يجب تأكيد وضبط الاستقرار الطويل الاجل في العلاقات بين السوق المشتركة والاقطار المعنية في مجالات الطاقة والتعاون التكنولوجي⁽³¹⁾.

وكانت ردود الفعل بشأن الاقتراح في اطار السوق المشتركة ايجابية تتسم بالحذر فبعض الحكومات سيما بريطانيا كانت متحمسة لأسباب سياسية بالدرجة الاولى، بينما كانت مفوضية السوق اكثر اهتماما بالموضوعات الفنية وتنبأت باحتمالات بعض الصعوبات في تعريف مجال الاتفاقيات المقترحة بشكل محدد وقررت الدول الاوربية استطلاع رأي دول الخليج العربي من حيث المبدأ وتم ذلك في شهر شباط 1980 وكان رد فعل دول الخليج بين مؤيد ومتجاوب وبين لامبالي فقد أبدت البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان اهتماماً مبدئياً على الاقل بينما عبرت كل من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر عن عدم رغبتهم.⁽³²⁾

وعلى الرغم من القيام باتصالات اخرى في اواخر ذلك العام سيما مع العُمانيين فقد توارت فكرة الحوار الاوربي-الخليجي في عام 1980 نتيجة عدم الاهتمام من الجانب الخليجي وكانت النتيجة الثانوية الوحيدة والغريبة الى حد ما هي الحوار بين السوق المشتركة والجمهورية العربية اليمنية والتي لا تعد دولة خليجية بالمعنى الحرفي ولكن اصبح من المقدر ان يتم عقد اتفاقية للتعاون معها من نوع الاتفاقيات التي اقترحها جينشر وربما كانت هناك بالتأكيد منافع اقتصادية من ذلك الاتفاق وان كان ذلك اقل اهمية بالنسبة لدول الخليج الغنية بالنفط، كما انه من غير المتوقع ان يؤدي ذلك الاتفاق الى فائدة سياسية في المنطقة بل انه قد يتم النظر اليه من الجانب العربي على انه محاولة أوربية لتجاوز الحوار العربي الأوربي نتيجة لمضمونه السياسي الذي لم يكن موضع ترحيب أوربا طيلة الوقت عن طريق تحديد اطار العلاقات مع تلك الدول العربية التي تستطيع ان تقدم الكثير لاوربا اقتصادياً واستبعاد اولئك الاكثر مشاركة في الصراع العربي-الاسرائيلي.⁽³³⁾

لقد احتل أمن الخليج وارتباطه بتزويد المجموعة الاقتصادية الأوربية بالنفط محور مناقشات اجتماع البرلمان الأوربي في استراسبورغ المنعقد بتاريخ 17/نيسان/1980، والذي تمخض عنه عدة مقررات من أهمها.⁽³⁴⁾
اولاً: امن أوربا الغربية النفطي وخطوط التمويل البحرية المتعلقة بها يتوقف على امن واستقرار دول منطقة الخليج العربي.

ثانياً: لضمان امن الخطوط الملاحية وجب تشجيع المعاهدات بين الدول الحليفة لاوربا.

ثالثاً: ان المجموعة الاقتصادية الأوربية معرضة لانقطاع مفاجئ او متعمد لتموين النفط.

لقد طالب المجلس الأوربي في هذا الاجتماع بمناقشة اقرار مشروع خاص للتفاوض بين مجلس وزراء المجموعة الاقتصادية الأوربية وبين دول الخليج العربي لضمان امن الانتاج، ونقل النفط، فضلاً عن تأمين الطرق البحرية الدولية كما وضعت الأسس لإجراء مشاورات بين دول حلف شمال الاطلسي لوضع ترتيبات خاصة لدعم الترتيبات العسكرية الامريكية في الخليج العربي في حالة تعرض مصالح دولها لازمات داخلية اقليمية قد تؤدي لقطع إمدادات النفط او توقف انتاجه.⁽³⁵⁾

وفي اطار هذه المخاوف الأوربية جاء قرار الولايات المتحدة الامريكية اقرار مبدأ كارتر عام 1980 لإنشاء قوة الانتشار السريع لتعزيز قدرات الولايات المتحدة الامريكية في الخليج على اعتبار ان اي تهديد للنفط الخليجي يعد تهديداً للمصالح الحيوية الامريكية، لذا عملت على توسيع البنية الاساسية لمنظومات الدفاع والمراقبة والاتصالات



لدعم وتنشيط فعالية القواعد العسكرية في الخليج عن طريق استخدام الاقمار الاصطناعية وتنظيم طلعات جوية لطائرات الاواكس في اجواء المملكة العربية السعودية هذه الاستعدادات العسكرية الامريكية هدفها حماية منابع النفط دفعت اتحاد أوروبا الغربية لوضع استراتيجيات لإسناد السياسة الامريكية عبر توفير الحماية لخطوط المواصلات البحرية التي تمر عبر ال جنوب الاطلسي، وتوفير مستلزمات دعم لوجستي للقوات العسكرية الامريكية والعمل على تعزيز الوجود الفرنسي والبريطاني في المحيط الهندي حيث قامت فرنسا بنشر 30% من قواتها البحرية والجوية في المحيط الهندي وهذا ما يمكنها من الاشراف بحراً وجواً على الخليج العربي والبحر الاحمر والمحيط الهندي.⁽³⁶⁾

ولقد كانت الادارة الامريكية تتوقع مشاركة واسعة من قبل حلفائها في أوروبا الغربية في حالة قيام قوات الانتشار السريع بتنفيذ مهمات خارج الحدود المرسومة لمنظمة حلف شمال الاطلسي، فضلاً عن أهمية وضع قوات الانتشار السريع تحت امرة القائد الاعلى للقوات الامريكية في أوروبا والذي يشغل في الوقت نفسه مهام القائد الاعلى لقوات حلف الاطلسي وكانت نتيجة هذا التنسيق والعمل المشترك بين قوات التحالف الغربي لتأكيد جدية الدول الغربية الصناعية الرأسمالية في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية بصورة عامة والنفطية بصورة خاصة في الخليج العربي.⁽³⁷⁾

والى جانب الاجراءات العسكرية لمواجهة الاحتمالات الامنية للتقليل من خطر التهديدات وضعت الولايات المتحدة الامريكية برنامجاً للاحتفاظ ب (150) مليون طن من النفط من المخزون الاستراتيجي. اما الدول الاوربية فقد قامت برفع حجم مخزونها الاستراتيجي من النفط الى (120) مليون طن.⁽³⁸⁾

المبحث الرابع: الموقف الاوربي من تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981.

كانت منطقة الخليج العربي مسرحاً لأحداث تاريخية شديدة التعقيد وكثيرة التشابك ولفترات زمنية طويلة لما تتمتع به من موقع استراتيجي حيوي، فضلاً عما تملكه من ثروات نفطية هائلة جعلتها محط انظار القوى الغربية الكبرى بعد الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971 وازدياد الوجود الامريكي العسكري فيه فبرزت على الساحة الخليجية دعوات لقيام شكل من اشكال التعاون. وتعود فكرة انشاء المجلس الى الزيارة التي قام بها الشيخ جابر بن الاحمد الصباح ولي عهد الكويت ورئيس مجلس الوزراء آنذاك الى دولة الامارات العربية المتحدة في 19/ ايار 1975، والتي تمخض عنها صدور بيان مشترك اقر فيه تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيراً خارجية البلدين تجتمع مرتين كل سنة على الاقل.⁽³⁹⁾

وفي 12 كانون الاول 1978 زار ولي عهد الكويت الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح دول الخليج العربية للبحث في شؤون قيام الوحدة الخليجية وتنظيم خليجي موحد لتحقيق تعاون اقوى في كافة المجالات، واثار اندلاع الحرب العراقية الايرانية في ايلول عام 1980 استشعرت الدول الخليجية الخطر من امتداد الحرب الى اراضيها وبالفعل لم تكن هذه الحرب محدودة بين طرفيها العراقي والايراني وانما حرب سياسية واقتصادية وعقائدية شاملة⁽⁴⁰⁾، الامر الذي وضع منطقة الخليج العربي كلها على حافة الانفجار جاءت الحرب لتطرح متغيراً جديداً في خريطة النظام الاقليمي الخليجي ولتصبح واحدة من المتغيرات الرئيسة في عمليات الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني للخليج. وذلك لما ترتب عليها من انعكاسات امنية خطيرة هددت امن المنطقة واستقرارها سيما احتمال امتداد الحرب الى



اراضي الدول الخليجية، أكدت الدول الاوربية ان امن الخليج لابد من ان يستند على الاصلاح الداخلي والتنموي والاستقرار السياسي وهذه المهام يجب ان تكون مسؤولية شعوبه بالدرجة الاولى.⁽⁴¹⁾ وبعد سلسلة من الاجتماعات الخليجية المشتركة عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست مؤتمراً في الرياض بتاريخ 4/ شباط 1981 وتم التوقيع في ختام المؤتمر على وثيقة اعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتمت المصادقة على النظام للمجلس.⁽⁴²⁾

ولقد عبر قادة الدول الخليجية في البيان الختامي للدورة الاولى المنعقدة في ابو ظبي في نيسان 1981 رفض المجلس اي تدخل اجني في المنطقة مهما كان مصدره وغايته، ولغرض الحفاظ على امن واستقرار منطقة الخليج العربي يجب ابعادها عن الصراعات الدولية وان ضمان امن واستقرار المنطقة مرهون بتحقيق السلام في الشرق الاوسط.⁽⁴³⁾

وكان انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية موضع ترحيب من جانب الحكومات الاوربية كبادرة على ان دول الخليج نفسها كانت تعمل لتأكيد الاستقرار والامن في المنطقة، ورحبت بريطانيا بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ليكون امام المجلس فرصة لتحقيق التعاون الإقليمي مع الغرب في حماية امن الخليج العربي وذلك وفقاً لوجهة نظرهم بان الغرب مازال المورد الوحيد للسلح لأغلبية دول المنطقة. اما فرنسا فقد أبدى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران⁽⁴⁴⁾ (Francois Mitterrand) (1981-1995) حرص بلده على تطوير علاقات الاحترام والتعاون المتبادل مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي يوم 7 حزيران 1981 ارسل برقية الى كافة قادة دول المجلس أكد فيها على تمسك فرنسا بمبادئ التضامن والاستقلال واحترام السيادة الوطنية وهي نفس المبادئ التي قام على اساسها مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن هذا المنطلق ستبذل فرنسا جهدها لتدعيم علاقات الصداقة والتعاون مع كافة الدول الاعضاء في المجلس. وبذلك ترى فرنسا ان امن الخليج العربي بوصفه منطقة حيوية لحفظ التوازن الدولي مسؤولية الدول المطلة عليه وذلك ليكون بعيداً عن النزاعات الدولية.⁽⁴⁵⁾

ولم تشذ عن هذه المواقف دول السوق الاوربية مجتمعة التي كانت تشعر على الدوام بضرورة ظهور منظمات دولية اقليمية على شاكلتها بوجه عام ومن ثم فقد اقترح لورد كارنغتون في ايلول عام 1981 حينما كان رئيساً لمجلس وزراء السوق القيام باتصال مباشر مع المنظمة الجديدة وكان ذلك الاقتراح موضع ترحيب وبدأت الاتصالات الرسمية بين المنظمين.⁽⁴⁶⁾

ومن خلال مواصلة الدور الامريكي المنفرد في الخليج العربي شكل مصدر قلق وتوتر على المستوى الاقليمي في حين مثل العلاقات الخليجية الاوربية الى حد ما محور توازن، وبذلك مثلت الرؤية الاوربية لأمن الخليج العربي يعني امن انظمتها السياسية التي تؤكد على ضرورة اتخاذ اجراءات وترتيبات امنية جديدة يضطلع من خلالها الدول الاوربية بدور مميز في سبيل الحفاظ على مصالحه النفطية والتجارية وحمايتها المرتبط امنها بأمن الخليج العربي.⁽⁴⁷⁾

الاستنتاجات

اولاً: اكتسبت منطقة الخليج العربي اهمية كبيرة في الاستراتيجيات العالمية لأنها تحمل قيمة استراتيجية وامنية واقتصادية متميزة جعلت منها احدى اهم الركائز الاساسية في التوازنات الدولية. لذلك عُد النفط الخليجي رهاناً ذا وزن كبير في السياسة الدولية.



ثانياً: تعد الدول الأوروبية أي تهديد نفطي من قبل الدول الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي او حتى دول الخليج العربي المتعلقة بمسائل الانتاج والتسويق والاسعار بمثابة تهديد لمصالحها.

ثالثاً: عملت الدول الأوروبية على التوفيق ما بين مصالحها النفطية والمشكلات السياسية للبلدان المنتجة حتى ان الحضور الكبير للدول الأوروبية على المسرح السياسي الخليجي كان واضحاً خلال مرحلة السبعينيات والثمانينيات وذلك لارتباط الامن النفطي الاوربي باستقرار منطقة الخليج العربي.

رابعاً: لا تتوقف الرؤية الأوروبية لأمن الخليج العربي على النفط فقط بل تعدى ذلك الى المصالح الاقتصادية والاستثمارات المالية والمصرفية والتجارية.

خامساً: الرؤية الأوروبية لأمن الخليج العربي بعد تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقوم على ضرورة تخفيض التسليح في المنطقة، وانهاء المشاكل الحدودية القائمة بين دوله، وتعميق اواصر التعاون السياسي والاقتصادي والامني بين دوله.

سادساً: دفع الاعتماد الكبير للعالم الصناعي على نفط الخليج العربي اعلان الرئيس الامريكي جيمي كارتر في كانون الثاني 1980 "ان الخليج العربي يمثل جزءاً من المصالح الحيوية الامريكية" والدفاع عن هذه المصالح باستخدام القوة.

الهوامش

- (1) محمود محمد عبيد الجبوري، العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوربي 1981-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب /جامعة الموصل، 2020، ص 44.
- (2) الزبايث ستيفنر، العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي، مركز الخليج للابحاث، 2004، ص 2.
- (3) وصل المبعوث الامريكي ادموند روبرتس (Edmond Roberts) الى مسقط عام 1833م على ظهر السفينة الحربية الامريكية بيكويك (Pickwick) في عهد سعيد بن سلطان حيث عقدت بين الجانبين معاهدة صداقة وتجارة اذ منح التجار الأمريكيين بموجبها امتيازات قنصلية وتجارية وتم تعيين قناصل امريكيين في كل من زنجبار عام 1834 ومسقط عام 1836. نقلاً عن فتحية النبراوي، ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي دراسة في العلاقات الدولية والاقليمية، منشأة المعارف، الاسكندرية، د.ت، ص 435.
- (4) طالب حسين حافظ، النفط والسياسة في العراق التاريخ الامتيازات، دار الكتب العلمية، ط 1، بغداد، 2017، ص 47-48.
- (5) بشارة خضر، أوربا وبلدان الخليج العربية (الشركاء الاباعد)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 31.
- (6) احتلت هذه الشركة مكاناً مميزاً من ناحية كونها شركة امريكية الملكية ويقوم بإدارتها موظفون بريطانيون. وتعمل في منطقة خاضعة للحماية البريطانية.
- (7) امل الزباني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، د.م، 1977، ص 25.
- (8) نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (1914-1939)، ط 2، القاهرة، 1997، ص 198.
- (9) فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، المصدر السابق، ص 439.
- (10) عبد الرحمن احمد سيف، تطور دولة سلطنة عمان، ط 1، دار المعتر، عمان، 2015، ص 160.
- (11) المصدر نفسه، ص 161-162.
- (12) جون فيلي، مغامرات النفط العربي، ترجمة عوض الباري، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 107.
- (13) بشارة خضر، المصدر السابق، ص 32-33.



جامعة البصرة/ كلية الآداب/المؤتمر العلمي السنوي التاسع لسنة 2021 العلوم الانسانية والاجتماعية - الواقع - التحديات - الحلول قسم التاريخ

- (14) علي محمد حسين، مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي، (الاطار القانوني والبعد السياسي)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد، 56، نيسان 2013، ص 175.
- (15) اليزابيث ستيفنز، المصدر السابق، ص 16.
- (16) انطوان مقي، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الايرانية 1798-1978، دار الجيل بيروت، 1993، ص 34.
- (17) التنافس الدولي وضمان امن النفط، سعد حقي توفيق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد 22، العدد 43، كانون الاول 2011، ص 2.
- (18) اهم هذه المشكلات هي مشكلة الحدود بين عسير واليمن والاضطرابات العسكرية بين العشائر العراقية والكويتية والسعودية فضلا عن ازمات الحدود العراقية الايرانية والتي لم تحل الا بعد عقد معاهدة في عام 1937، ونقلًا عن فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الاقليمية والدولية، الاسكندرية، د.ت، مطبعة منشأة المعارف، ص 397.
- (19) اليزابيث ستيفنز، المصدر السابق، ص 14.
- (20) المصدر نفسه، ص 15.
- (21) انطوان مقي، المصدر السابق، ص 35.
- (22) انطوان مقي، المصدر السابق، ص 107.
- (23) مايكل كلير، الحروب على الموارد، ترجمة عدنان حسن، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002، ص 37.
- (24) محمد سالم احمد الكواز ومنهل الهام عبد ال عقراوي، العلاقات بين الاتحاد الاوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية النشأة والتطور (دراسة تاريخية)، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، جامعة الموصل، المجلد 12، العدد 4، 2013، ص 601.
- (25) ميشال جوير: ولد في 11 ايلول عام 1921 في المغرب، في عام 1973-1974 تولى وزارة الخارجية الفرنسية الخامسة تحت رئاسة رئيس الوزراء بيير ميسمر، ساعد شابان دلماس في انتخابات عام 1974 بعد فوز فاليري جيسكار ديستان في الانتخابات اسس حركة سياسية وهي حركة الديمقراطيين، وفي عام 1981 ساعد فرانسوا ميتران في حملة الانتخابات الرئاسية واصبح وزير التجارة الخارجية.
- (26) انطوان مقي، المصدر السابق، ص 105.
- (27) البرت وولستر، انصاف حروب وانصاف سياسات في الخليج، دراسات استراتيجية، العدد 26، 1981، ص 14.
- (28) ادوارد مورتي مور، سياسة الدول الاوربية العشر في منطقة الخليج العربي وابعادها المستقبلية، وقائع الندوة العلمية العالمية الخاصة لمركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة بالتعاون مع مركز الدراسات العربية بلندن، 1987، ص 85.
- (29) بيتر كارنغتون: ولد في تشيلسي كانون الاول عام 1919، تلقى تعليمه في معهد ايتون ودخل اكااديمية ساندهيرست الحربية ورتقى الى مرتبة ماجور في سلاح رماة القنابل اليدوية وفي عام 1959 عين مندوبا ساميا في استراليا وفي عام 1970 اصبح وزيرا للدفاع، وخلال الفترة 1979-1982 عمل وزيرا للخارجية.
- (30) محمد عبد العاطي، الموقف الاوربي من اقامة الدولة الفلسطينية. شبكة المعلومات الدولية
- (31) ادوارد مورتي مور، المصدر السابق، ص 87.
- (32) البيتر مانجولد، تدخل القوى الكبرى في الخليج العربي، ترجمة فاضل زكي محمد، في كتاب الصراعات الغربية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة، 1983، ص 87.
- (33) ادوارد مورتي مور، المصدر السابق، ص 88.
- (34) غازي فيصل حسين، المنظور الجيوسراتيجي الاوربي تجاه الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 244، حزيران 1999، ص 62.
- (35) المصدر نفسه، ص 36.
- (36) جوناثان الفورد، وضع الغرب الاستراتيجي في الشرقين الادنى والوسط، دراسات استراتيجية، بيروت، العدد 42، 1981، ص 13.
- (37) المصدر نفسه، ص 14.



جامعة البصرة/ كلية الآداب/المؤتمر العلمي السنوي التاسع لسنة 2021 العلوم الانسانية والاجتماعية - الواقع - التحديات - الحلول قسم التاريخ

- (38) غازي فيصل حسين، المصدر السابق، ص64.
- (39) علي عبد الحسين عبدالله، امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، دمشق، 2011، ص126.
- (40) نصرة عبدالله البستاني، أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق دراسة للأداء الأمني لمجلس التعاون الخليجي(1981-2002)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003، ص68.
- (41) نبيل عبد الفتاح، الحرب وقضايا الأمن في الخليج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 93، 1981، ص94.
- (42) يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة قانونية اقتصادية، الكويت، د.ت، ص66.
- (43) ظافر محمد العجيجي، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص56.
- (44) فرانسوا ميتران: ولد في 26 تشرين الاول 1916 في مدينة جرنانك وقدم الى باريس وهو في سن السابعة عشرة من عمره والتحق بجامعة بوردو في ان واحد وهما كلية الحقوق في جامعة السوربون ومعهد العلوم السياسية الحر واسندت اليه وزارة اسرى الحرب في عام 1944 وتولى عدة مناصب وزارية منها وزارة المحاربين القدامى عام 1947 ووزارة الاعلام عام 1948 خاض معركة الرئاسة الفرنسية وانتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية للمزيد من التفاصيل ينظر، جورج فرسخ، فرانسوا ميتران والقضايا العربية ، باريس، المكتب العربي، 1981، ص33.
- (45) فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، المصدر السابق، ص455.
- (46) ادوارد مورتي مور، المصدر السابق، ص88.
- (47) غازي فيصل حسين، المصدر السابق، ص66.